



الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

سبتمبر 2024م

الأداء المالي

حتى نهاية أغسطس 2024م

(بيانات مبدئية)

حتى نهاية أغسطس 2024م



حتى نهاية أغسطس 2023م

83

متوسط سعر النفط (دولار أمريكي/برميل)

82

1,001

متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)

1,056

4,649

صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع)

4,145

مليون ريال عماني

8,106

الإيرادات

الإيرادات

7,923

7,659

الإنفاق

الإنفاق

7,150



%7

الإنفاق

نسبة التغير

الإيرادات



%2

RO

RO

RO

RO



الإيرادات

سجلت الإيرادات العامة للدولة حتى نهاية أغسطس 2024م نحو (8,106) مليون ريال عماني، مرتفعةً بنحو (183) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (7,923) مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2023م؛ ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع صافي إيرادات النفط.

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية أغسطس)	2024م	2023م	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	4,649	4,145	12%
صافي إيرادات الغاز	1,213	1,434	(15%)
الإيرادات الجارية	2,230	2,334	(4%)
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	14	10	40%
إجمالي الإيرادات	8,106	7,923	2%

وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

01 صافي إيرادات النفط: ارتفع صافي إيرادات النفط حتى نهاية أغسطس 2024م بنسبة (12%)، مسجلاً نحو (4,649) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (4,145) مليون ريال عماني حتى نهاية أغسطس 2023م. وبلغ متوسط سعر النفط المحقق نحو (83) دولاراً أمريكياً للبرميل، وبلغ متوسط كمية إنتاج النفط نحو (1,001) ألف برميل يومياً؛ ويعزى ارتفاع صافي إيرادات النفط إلى منهجية تحصيل شركة طاقة عمان لإيرادات النفط وإدارة السيولة النقدية.

02 صافي إيرادات الغاز: انخفض صافي إيرادات الغاز بنهاية أغسطس 2024م بحوالي (15%)، مسجلاً نحو (1,213) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (1,434) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2023م؛ ويعزى ذلك إلى تغير منهجية تحصيل إيرادات الغاز.

03 الإيرادات الجارية: انخفضت الإيرادات الجارية المحصلة حتى نهاية أغسطس 2024م بنحو (104) مليون ريال عماني، إذ بلغت نحو (2,230) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (2,334) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2023م.

الإنفاق

بلغ الإنفاق العام حتى نهاية أغسطس 2024م نحو (7,659) مليون ريال عماني، مرتفعًا بمقدار (509) مليون ريال عماني أي بنسبة (7%) مقارنة بالإنفاق الفعلي في الفترة ذاتها من عام 2023م البالغ نحو (7,150) مليون ريال عماني.

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية أغسطس)	2024م	2023م	نسبة التغير
المصرفات الجارية	5,434	5,464	-
المصرفات الإنمائية	735	572	28%
مساهمات ونفقات أخرى	1,440	914	58%
مصرفات قيد التسوية	50	200	(75%)
إجمالي الإنفاق	7,659	7,150	7%

وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:

01 **المصرفات الجارية:** بلغت المصرفات الجارية للوزارات المدنية نحو (5,434) مليون ريال عماني، منخفضة بنحو (30) مليون ريال عماني، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2023م والبالغة بنحو (5,464) مليون ريال عماني.

02 **المصرفات الإنمائية:** بلغت المصرفات الإنمائية للوزارات والوحدات المدنية بنهاية أغسطس 2024م نحو (735) مليون ريال عماني، بنسبة صرف بلغت (82%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2024م والبالغة (900) مليون ريال عماني.

03 **المساهمات والنفقات الأخرى:** بلغت جملة المساهمات والنفقات الأخرى نحو (1,440) مليون ريال عماني، مرتفعة بنسبة (58%) مقارنة بتسجيل (914) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2023م؛ ويعزى ذلك لتطبيق منظومة الحماية الاجتماعية في عام 2024م.

وقد بلغ دعم منظومة الحماية الاجتماعية وقطاع الكهرباء والمنتجات النفطية حتى نهاية أغسطس 2024م نحو (373) مليون ريال عماني و (295) مليون ريال عماني و(191) مليون ريال عماني على التوالي، كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو (266) مليون ريال عماني.

الاقتصاد العالمي

أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في تقريرها المؤقت للتوقعات الاقتصادية الصادر في سبتمبر 2024م أنه من المتوقع أن يستقر النمو العالمي عند (3.2%) في عامي 2024م و2025م، متماشياً مع متوسط وتيرة النمو الملحوظ خلال النصف الأول من العام الجاري. وقالت المنظمة بأن التأثير المتأخر لتشديد السياسة النقدية في اقتصادات الدول المتقدمة قد بدأ في الاعتدال، كما أن المزيد من تخفيف السياسات النقدية بجانب انخفاض التضخم سيدعم سعر الفائدة في عام 2025م. وسيقدم انخفاض معدل التضخم أيضاً دعماً إضافياً لنمو دخل الفرد الحقيقي والاستهلاك الخاص في العديد من الاقتصادات.

أسواق النفط العالمية

وفقاً لتقرير توقعات الطاقة قصير الأجل الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في سبتمبر 2024م، يتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت الفوري في عام 2024م إلى (83) دولاراً أمريكياً للبرميل، في حين يتوقع أن يصل متوسط سعر خام برنت الفوري إلى (84) دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2025م.

الاقتصاد المحلي

رفعت وكالة ستاندرد آند بورز في تقريرها الصادر في سبتمبر 2024م تصنيفها الائتماني لسلطنة عمان إلى "BBB-" مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ مما جعلها في أولى درجات مؤشر الجدارة الاستثمارية بعد سبع سنوات.

ويعزى ذلك إلى استمرار إجراءات تحسين المالية العامة من خلال المبادرات والإجراءات التطويرية في الجوانب المالية والاقتصادية، وإجراءات إعادة الهيكلة الحكومية؛ التي أسهمت في إعادة التوازن المالي بين الإيرادات والإنفاق العام كما هو مخطط له في الخطة المالية متوسطة المدى وبدء تحقيق فوائض مالية، إلى جانب التزام الحكومة في خفض الدين العام للدولة، وحوكمة الشركات الحكومية وخفض مديونيتها.

وتوقعت الوكالة بأن تحقق سلطنة عمان خلال الفترة 2024-2027م فوائض مالية معتدلة بنسبة 1.9%، ونموً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) بنحو (2%) سنوياً، وتسجيل فوائض مالية في الميزان الجاري بنسبة (1.2%) من الناتج المحلي الإجمالي.



قامت وزارة المالية في عام 2020م بإعداد منظومة متكاملة لإدارة المخاطر؛ من أجل ضمان التعامل الاستباقي مع المخاطر التي قد تواجه الوزارة، وتعيق تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية.

ما هي منظومة إدارة المخاطر؟

منظومة عملت عليها وزارة المالية بنهج متكامل ومنظم يعمل على تحديد وتقييم المخاطر التي قد تعيق تحقيق أهداف الوزارة والتعامل معها بشكل استباقي.

ما هي أهميتها؟

تكمن أهمية إدارة المخاطر في التقليل من حدة المخاطر التي تواجه الوزارة، وذلك من خلال عملية الربط بين احتمال وقوع الحدث والآثار المترتبة على حدوثه بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة.

ما هي أهداف منهجية إدارة المخاطر؟



رفع القدرة والجاهزية للتعافي من المخاطر أو التعامل معها.



تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.



ضمان سير الخطط الاستراتيجية للوزارة.



رفع مستوى ثقافة الموظفين في الوزارة بإدارة المخاطر وأهميتها.



توفير صورة واضحة لمتخذي القرار عن المخاطر المحتملة.



تكامل الأدوار بين التقسيمات المعنية بما يسهم في تحقيق سياستها وأهدافها.



للاطلاع على دليل إدارة المخاطر اضغط هنا

www.mof.gov.om